شبكة المعلومات الجامعية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

كلية دار العلوم
قسم علم اللُّغة والدراسات السامية والشرقية

التخطيط اللغوي في سلطنة عمان

دراسة وصفية تحليلية في الملامح والاتجاهات والجهود

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة

إعداد الباحث

عمر بن عبدالله بن عبيد محروس الصيعري

إشراف

أ.د. وفاء حسن زيادة

الأستاذ المساعد بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية

١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

الإهداء

إلى روح والدي الغالي وفاء وحبا ودعاء بالرحمة والمغفرة،

وإلى والدتي الغالية، أسأل الله أن يمد في عمرها ويمتعها بالصحة والعافية.

وإلى روح أستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم ضوة، وفاء وعرفانا

بجميله واحتضانه لهذه الدراسة في مهدها.

وإلى رفيقة الدرب، بحلوه ومره، وآماله وآلامه، أم عبدالله مودة ورحمة.

وإلى أبنائي الأعزاء: عبدالله /عبدالسلام / علي / حفصة / أسامة ، محبةً وحنانا.

شكر وتقدير

- أتقدم بجزيل الشكر، ووافر العرفان والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة وفاء زيادة المشرفة على هذه الرسالة، على قبولها الإشراف علي هذه الدراسة، وعلى ما قدمته لي من دقيق الملاحظات، وحسن التوجيه، وكريم المعاملة، حتى خرجت الدراسة بهذا الشكل.

- كما أتقدم بالشكر الجزيل، ووافر الامتنان للأستاذ الدكتور يوسف عبدالفتاح رئيس قسم علم اللغة على ما قدمه لي من نصائح علمية دقيقة، وإرشادات قيمة خلال فترة إشرافه على هذه الرسالة.

- كما أشكر الأستاذين الدكتورين الكريمين اللذين قبلا مناقشة هذه الرسالة وهما: الأستاذ الدكتور إبراهيم الدسوقي عبد العزيز أستاذ علم اللغة بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة. والأستاذ الدكتور محمد حامد عجيلة أستاذ علم اللغة بكلية دار العلوم – جامعة الفيوم. وأتمنى لهما دوام الصحة والتوفيق.جزاهما الله عني خير الجزاء.

- وأتقدم لإخوتي وأخواتي الأعزاء والعزيزات على كل ما قدموه لي وبذلوه من تضحيات ومواقف خلال دراستي هذه ، فلهم كل التقدير والعرفان.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبدالله النبي الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فإن اللغة العربية هي هوية ثقافة الشعوب العربية وأداة فكرها، ووعاء تاريخها وإرثها الحضاري والإنساني ، ومن بين هذه الشعوب العربية بطبيعة الحال سلطنة عمان التي نص نظامها الأساسي في مادته الثالثة أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية[1] ، كما أشارت مراسيم سلطانية سامية إلى ضرورة الالتزام باللغة العربية في المخاطبات الرسمية وغير الرسمية، و أكدت كذلك كثير من القرارات الوزارية في مختلف الجهات الحكومية على ضرورة الالتزام باللغة العربية الفصحى في التعامل الحكومي، لكن السؤال المطروح في هذا السياق هو هل تمثل تلك النصوص القانونية والقرارات الحكومية المختلفة سياسة لغوية واضحة المعالم ورؤى لدى الجهات الحكومية المعنية بالمسألة اللغوية؟ وهل هناك تخطيط لغوي مساير ومنفذ لهذه السياسة اللغوية ؟ ثم هل تحظى اللغة العربية في واقع الاستخدام في سلطنة عمان بهذا الاهتمام الذي حظيت به على المستوى الحكومي الرسمي ؟ أم أن الوضع اللغوي للعربية في السلطنة هو في المخاطبات الرسمية فقط كما يذهب إلى ذلك بعد المهتمين الذين يرون العربية في خطر كبير بسبب ما تتعرض له من إقصاء في المواقع المختلفة ولاسيما في قطاعي التعليم العالي والاقتصاد وغيرهما من الجهات ؛كالسياحة والشركات العمانية الكبرى التي لا تجد من يلزمها باستخدام اللغة العربية جنبا إلى جنب مع اللغات الأجنبية كما يقولون، وبخاصة الإنجليزية التي تحظى بالاهتمام الكبير وربما المبالغ فيه على حساب اللغة القومية التي تمثل الهوية الوطنية، وذلك بحجة أنه لا توجد جدوى مادية واقتصادية من استعمال اللغة العربية في مقابل اللغة الإنجليزية مثلا، وفي المقابل يتساءل هؤلاء المهتمون بشأن العربية: هل يصح ربط اللغة القومية والهُوية الوطنية بالعائد المادي فقط؟!.

وعلى جانب آخر نجد أن الحكومة العمانية ممثلة في جهات الاختصاص المختلفة قد بذلت جهودا كبيرة في الحفاظ على التراث المادي من قلاع وحصون وأبنية أثرية مختلفة، وكذلك التراث غير المادي من فنون شعبية مغناة ومؤداة وتوثيق ذلك كله في المؤسسات المحلية والدولية المختلفة قدر المستطاع، لكن هناك تراثا من نوع آخر لا يقل أهمية من الناحية الحضارية والثقافية والإنسانية عن هذا التراث المادي وغير المادي اللذين تمت الإشارة إليهما ألا وهو التراث اللغوي المتمثل في العديد من اللغات واللهجات التي توجد في سلطنة عمان وتمثل خارطة لغوية قلما توجد في دولة خليجية أخرى بذلك الثراء والتنوع، ساعد على وجود هذا التعدد اللغوي عوامل عدة لعل من أبرزها الموقع الجغرافي المتميز

[1] انظر الجريدة الرسمية عدد ٥٨٧ ، ملحق العدد ، ص ٤.

لسلطنة عمان والتي تقع وسط مجموعة من الدول الغنية ثقافيا وحضاريا مثل الهند والصين وإيران وباكستان شرقا اليمن وشرق أفريقيا غربا وجنوبا، فضلا عن طبيعة الإنسان العماني المعروف بتسامحه وتقبله لما هو جديد ومفيد، واحترامه للغريب واستعداده للتعايش السلمي مع كل الثقافات، الأمر الذي جعل كثيرا من سكان البلدان المشار إليها سلفا يرغب في العيش في عمان ناقلا معه ثقافته ولغته الجديدة وهو ما شكّل هذا التنوع والتعدد اللغوي والثقافي في السلطنة، فهناك مثلا اللغات الجنوبية في محافظة ظفار ومحافظة الوسطى وهي الشحرية (الجبالية) والمهرية والبطحرية والحرسوسية والهبيوتية، وهناك اللغة الكمزارية في محافظة مسندم في أقصى الشمال[١]، كما توجد هناك في مسقط ومحافظات الباطنة اللغة السواحلية (الزنجبارية) واللغة البلوشية والفارسية، فضلا عن اللغات الوافدة مثل الإنجليزية والألمانية والفرنسية وغيرها.

إن اندثار هذه اللغات المحلية التي لم يعد يتكلم بها إلا بضعة آلاف أو بضع مئات – بسبب ما تتعرض له من إهمال من أهلها وطغيان استخدام العربية واللغات الأخرى – يشكل خسارة كبيرة للتعدد اللغوي والحضاري في السلطنة، فما الخطط اللغوية لدى الحكومة العمانية ممثلة في جهات الاختصاص في الحفاظ على هذه اللغات وهذا التعدد والثراء اللغوي الذي تتمتع به سلطنة عمان؟

وعلى جانب آخر أيضا نجد أن الواقع اللغوي في سلطنة عمان في بعض أهم الجهات الحكومية التي يقع على عاتقها الحفاظ على الهوية الوطنية وعلى رأسها اللغة القومية (اللغة العربية) – شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية – يتعرض لكثير من الانتقادات والأسئلة بسبب ما ترى عديد من الدراسات[٢] من إخفاق عند هذه المؤسسات، ويُعني بها هنا القطاع الإعلامي والتعليمي على وجه الخصوص، في تحقيق هذه المهمة الخطيرة، وهي تعزيز الثقة بالعربية والتمكين لها في قلوب أبنائها ونفوسهم قبل التمكين لها في المواقع الحكومية المختلفة ؛ الأمر الذي أدى في رأيهم إلى ما يسمى بالتبعية اللغوية للغات الأجنبية وانكماش استعمال العربية في كثير من المواضع التي كان من الطبيعي أن تكون فيها، وبخاصة في البحث العلمي والمعرفي فضلا عن القطاع التعليمي خاصة العالي والخاص، وكذلك القطاع الاقتصادي والسياحي والشركات الخاصة ذات العلاقة المباشرة بالمواطن العماني كشركات الاتصالات والكهرباء والمياه وغيرها، وفضلا عن ذلك انكماش استعمال العربية في هذه القطاعات نفسها التي كان من المفترض أن تكون هي حامية عرين اللغة كما تقول كثير من الدراسات..وهنا نتساءل هل

---

[١] انظر: صحيفة الوطن العمانية، السبت ٣ سبتمبر ٢٠١٦ م – ١ ذي الحجة ١٤٣٧ هـ، ملحق أشرعة. مقال قيّم للدكتور راشد بن علي البلوشي، بعنوان: فلنحافظ على تراثنا اللغوي.

[٢] انظر مثلا: السياسة اللغوية في البلاد العربية، للفاسي الفهري، والعربية والأمن اللغوي لعبد السلام المسدي وغيرهما من الدراسات التي تشير كثير منها إلى غياب السياسة والتخطيط اللغوي لدى البلدان العربية!

الأمر كذلك فعلا في سلطنة عمان؟ وما واقع استخدام اللغة العربية في هذه القطاعات نفسها من خلال النظم والقوانين المتعلقة بها ومن خلال واقعها اللغوي؟

إن أسئلة كثيرة يمكن أن تُطرح في هذه السياقات المختلفة، وحديثا طويلا يمكن أن يدور حول هذه الأسئلة المختلفة المتعلقة بالمسألة اللغوية والإشكال اللغوي في سلطنة عمان، من هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ (التخطيط اللغوي في سلطنة عمان – دراسة وصفية تحليلية في الملامح والاتجاهات والجهود) لتحاول الإجابة عن بعض هذه الأسئلة المتعلقة بالمسألة اللغوية في السلطنة، ولتطرح الأسئلة الجوهرية حول التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية في سلطنة عمان، فهل هناك تخطيط لغوي عماني رسمي واضح؟ أو رسمي غير واضح وغير معلن مَعنيٌّ بالإجابة عن هذه الأسئلة في المسألة اللغوية في سلطنة عمان؟، وهل هناك رؤى معينة لدى الجهات الحكومية المختصة في سلطنة عمان تجاه المسألة اللغوية في البلاد ولاسيما مسألة التعدد اللغوي ومسألة مزاحمة العربية من قبل اللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية؟، وما ملامح ذلك التخطيط اللغوي وتلك السياسة اللغوية في سلطنة عمان إن وجدتا؟. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتكشف ولتتعرف ما يتعلق بالمسألة اللغوية في سلطنة عمان.

أولا: فرضيات الدراسة:

إشارة إلى تلك التساؤلات السابقة المتعلقة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في سلطنة عمان فإن فرضيات هذه الدراسة تقوم على الآتي:

- تفترض هذه الدراسة أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية في سلطنة عمان كما نص على ذلك النظام الأساسي للدولة في مادته الثالثة استنادا إلى العمق التاريخي والجغرافي لهذا القطر العماني وإلى أسباب اجتماعية ولغوية وحضارية عديدة، وعليه فمن المفترض أن تكون هي اللغة المستخدمة في كل القطاعات والجهات الحكومية والخاصة دون استثناء، فهل الواقع اللغوي في سلطنة عمان كذلك؟ تحاول هذه الدراسة أن تستجلي هذه الفرضية من خلال رصد الواقع اللغوي العام في سلطنة عمان للغة العربية نفسها ومستوياتها المختلفة، كما تحاول أن تبرز علاقة تأثير اللغة العربية وتأثرها بوصفها اللغة الرسمية للبلاد وفقا لتلك الفرضية بالخرائط اللهجية واللغوية المختلفة من خلال الوقوف المفصل على اللهجات العمانية واللغات العمانية المختلفة واللغات الوافدة، والكشف عن أبرز ملامح واتجاهات سياسة التخطيط اللغوي تجاه اللغة الرسمية في البلاد و تجاه تلك اللهجات واللغات العمانية المختلفة واللغات الأجنبية الوافدة.
- تفترض هذه الدراسة أن هناك قوانينَ وقراراتٍ رسميةً عديدة تشكل تطبيقا نظريا – على الأقل – لما نصت عليه المادة الثالثة للنظام الأساسي للدولة، وهو أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في

البلاد، فما هذه القوانين والقرارات اللغوية العمانية وما محتوياتها المختلفة لدى الجهات الحكومية التي أصدرتها؟ وإلى أي مدى يمكن أن تشكل سياسةً لغوية واضحة المعالم وتخطيطا لغويا واقعيا؟ تحاول هذه الدراسة أن تتعرف تلك التشريعات اللغوية وفقا لجهاتها التي أصدرتها ووفقا لمبادئ التخطيط اللغوي، كما تحاول أن تقف على نصوص تلك القوانين وَفقا لما هي عليه في تلك القوانين والتشريعات ووفقا لمبادئ التخطيط اللغوي كذلك.

تلك هي فرضيات الدراسة الإجمالية التي تحاول اختبارها واستجلاءها من خلال أبوابها وفصولها المختلفة.

ثانيا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لإشكالية هذه الدراسة علاقة بفرضياتها، ذلك أن فرضيات هذه الدراسة لا تستقيم مع الفرضيات العلمية الدقيقة لانتمائها إلى الدراسات الإنسانية العميقة التي يصعب معرفة حقائقها الدقيقة من خلال فرضيات علمية دقيقة وصارمة، ورغم أن الدراسة تقدم تلك الفرضيات السابقة بوصفها أساسًا علميًّا للبحث في هذا المجال إلا أن إشكالات كثيرة تقف دون الكشف عن الإجابات الحاسمة التي تثبت تلك الفرضيات أو تنفيها، ولعل من أهم هذه الإشكالات اتساع مجال تلك الفرضيات نفسها واستيعابها للواقع اللغوي العماني بكل تجلياته الأمر الذي يصعب معه اختبارها اختبارا دقيقا، إلا أنه رغم ذلك لا تجد الدراسة مناصا من اعتبار تلك الفرضيات أساسا للبحث ومنارا لها وموجها لأبوابها وفصولها المختلفة للأسباب التي ذكرنا، ومن هنا كان لابد للدراسة أن تضع الأسئلة الواضحة والشاملة التي تحاول من خلالها اختبار تلك الفرضيات وسبر حقائقها، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول أن تجيب عن مجموعة من الأسئلة التالية التي تشكل في الأساس مفاتيح هذه الدراسة وعناوينها الرئيسة، ولعل من أهمها:

- ما تاريخ اللغة العربية في سلطنة عمان الذي أهّلها لتكون اللغة الرسمية للبلاد؟
- ما الاعتبارات اللغوية والاجتماعية والقومية المعاصرة التي جعلت من اللغة العربية لغة رسمية للبلاد؟
- ما أبرز الجهات الحكومية التي مكنت للغة العربية في البلاد وعملت على الاهتمام بها رسميا وشعبيا؟
- ما مستويات اللغة العربية المعاصرة في سلطنة عمان؟
- ما أنواع اللهجات العمانية وما هي العوامل التي عملت على تشكل هذه اللهجات؟

- ما عَلاقة اللهجات العمانية بالظواهر اللغوية المختلفة كالازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية والتداخل اللغوي والتحول اللغوي وغيرها؟
- ما عوامل توحيد اللهجات العمانية؟
- ما ملامح واتجاهات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي للهجات العمانية؟
- ما مظاهر التعدد اللغوي في سلطنة عمان؟ وما أسبابه؟
- ما أهمية هذا التعدد اللغوي في سلطنة عمان وما علاقته بالهوية الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي العماني؟
- ما خارطة اللغات المحلية الأصيلة غير العربية الفصحى؟
- ما خارطة اللغات المحلية غير الأصيلة؟
- ما خارطة اللغات الوافدة في سلطنة عمان؟
- ما أشكال الصراع اللغوي وعوامل التهديدات المشتركة بين العربية الفصحى واللغات في عمان؟
- ما ملامح واتجاهات سياسة التخطيط اللغوي تجاه الواقع اللغوي للغة الرسمية في البلاد؟
- ما ملامح واتجاهات سياسة التخطيط اللغوي تجاه اللغات الوافدة في البلاد؟
- ما الإجراءات المقترحة للتخطيط اللغوي تجاه اللغات العمانية؟
- ما الجهات الحكومية ذات التشريعات اللغوية وفقا لقرص القوانين العمانية؟
- ما الجهات الحكومية ذات التشريعات اللغوية العمانية وفقا لمبادئ التخطيط اللغوي؟
- ما مواضيع التشريعات اللغوية العمانية وفقا لقرص القوانين العمانية؟
- ما مواضيع التخطيط اللغوي وفقا لمبادئ التخطيط اللغوي؟
- ما عَلاقة التشريعات اللغوية بالتعدد اللغوي والصراع اللغوي في سلطنة عمان؟
- ما عَلاقة التشريعات اللغوية باللغات العمانية؟
- ما عَلاقة التشريعات اللغوية واللغات الأجنبية (الوافدة)؟